

أسباب وعوامل تسليم السلطة للجيش في السودان 17 نوفمبر 1958م

باحثة وأكاديمية

د. نجاة أبو القاسم محمد أبو القاسم

المستخلص :

تلقي هذه الدراسة الضوء على أسباب وعوامل تسليم السلطة للجيش في السودان 17 نوفمبر 1958م وتتمثل أهميتها في معرفة الأسباب التي أدت إلى وأد الحكم الديمقراطي لتحل محله الدكتاتورية العسكرية بقيادة الفريق إبراهيم عبود القائد الأعلى للجيش السوداني . هدفت الدراسة للكشف عن أسباب تسليم السلطة للجيش وافترضت الدراسة أن الخلافات الحزبية عصفت بالديمقراطية وكرست لحكم الجيش وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها إن المنافسة الحزبية قامت على إعلاء المصلحة الشخصية والانتصار للذات وفشل الأحزاب في ترسيخ الحكم الديمقراطي وتوصلت الدراسة أيضا إلى ضرورة التأكيد على أهمية الدستور الدائم وحماية الجيش له. أوصت الدراسة بإجراء مزيد من الدراسات التي ترسخ لقيم الحكم الديمقراطي ومبادئه في السودان، وأوصت الدراسة أيضاً بحسم النزاعات الحدودية مع الجوار الإفريقي والعربي خاصة مصر واتبعت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي التحليلي.

ABSTRACT:

This study highlights the reasons and factors of giving power to the military in Sudan in 17 November 1958AD. Its importance is in Knowing the reasons which terminate the democratic rule Sudan to be replaced by the military dictatorship under General Ibrahim Aboud , the High Commander of the Sudanese Military. The study aims to uncover the reasons of giving power to the army and it assumed that the partiality dispute terminate the democracy and set the military partiality. The study affirms these results: the partiality competition depends on the permanent constitution pro-

tected by the military. The study recommends more studies which reinforce the democratic rule and its principles in Sudan. It recommends also to end the border dispute with the African and Arab neighbors specifically with Egypt. The study follows the analytical descriptive historical method.

المقدمة:

بعد الخلافات والصراعات الحزبية السياسية بشأن الاستقلال والتدخل المصري السافر في الشأن الداخلي السوداني انقسم دعاة الاستقلال إلى فئة تدعو إلى الاستقلال والارتباط ببريطانيا وفئة تدعو للاتحاد مع مصر وبتحول دعاة الاتحاد مع مصر لدعوة الاستقلال أجمعت القوى السياسية السودانية على إعلان الاستقلال من داخل البرلمان .

عمت الفرحة البلاد بإنزال العلمين الانجليزي والمصري ورفع العلم السوداني في الأول من يناير 1956م وما أن أعلن الاستقلال حتى تجدد الخلاف والصراع بين الأحزاب السياسية لأجل الوصول للسلطة فصار البرلمان منبراً للمناوشات والمناورات الحزبية الأمر الذي أدى إلى سقوط وزارة الأزهرى الأولى بعد الاستقلال وبضغط من المعارضة على رئيس الحزب الوطني الاتحادي والذي كان رئيس الوزراء قام بإجراء تعديل وزاري أدخل بمقتضاه أربعة وزراء من المعارضة في وزارته التي أصبحت وزارة ائتلافية سقطت في 3 يوليو 1956م بعد أن سحب منها مجلس النواب الثقة إثر خروج وزراء المعارضة فلم يكن أمامها إلا الاستقالة واختار مجلس النواب في 5 يوليو 1956م عبد الله خليل رئيساً للوزارة بأغلبية 28 صوتاً ضد منافسه الأزهرى وفي 7 يوليو شكل عبدالله خليل وزارته الائتلافية الأولى التي بقيت حتى ظهور نتيجة الانتخابات العامة في مارس 1958م والتي بدأت بها وزارة عبدالله خليل الائتلافية الثانية التي مزقتها الصراع والفساد السياسي ومعركة قبول المساعدات الأمريكية والنزاع الحدودي وأزمة الدستور لتقع فريسة بيد الجيش السوداني في نوفمبر 1958م مغتصبا للحرية والديمقراطية مكرساً للدكتاتورية وحكم الفرد .

الوضع السياسي السوداني في 1956م:

بعد أن حققت الأحزاب السودانية تقرير المصير في 1953م تحقق الاستقلال في الأول من يناير 1956م كان شعارها التحرير والتعمير⁽¹⁾ تم تشكيل الحكومة الوطنية الأولى وباركها السيد عبد الرحمن المهدي والسيد علي الميرغني⁽²⁾ أدت هذه الحكومة اليمين الدستورية في 2/2/1956م مصطحبة لكل التناقضات السياسية فجمعت كل من اسماعيل الأزهرى ومحمد نور الدين وميرغني حمزة وعبد الله خليل ورغم العداء والتنافس بينهم وبين رئيس الوزراء أصبحوا حكومة واحدة⁽³⁾ إلا أن السودان لم ينعم بالاستقرار⁽⁴⁾ فاجتمعت عليه كثير من الأسباب التي أدت إلى سقوط الديمقراطية وتسليمها للجيش.

أسباب تسليم السلطة للجيش 1/ الخلافات السياسية الحزبية:

اتخذ الشعب في معركة الاستقلال وسائل مهما اختلفت أو تباعدت أساليبها فقد أدت في النهاية إلى الهدف الذي ينشده الجميع والتقت مواكبه في فرحة أول يناير 1956م وتوج كفاحها بإعلان الحرية والاستقلال لتبدأ معركة أكبر⁽⁵⁾

دب الخلاف داخل الحكومة فانقسم الاتحاديون إلى حزبين الوطني الاتحادي برئاسة الأزهري والشعب الديمقراطي برئاسة الشيخ علي عبدالرحمن الأمين الضرير فسقطت الحكومة وقامت حكومة ائتلافية بين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي برئاسة الأمير آلاي عبد الله خليل⁽⁶⁾ في 5/7/1956م عرفت بحكومة السيدين وانتقل الأزهري إلى المعارضة فأحبطت البرجوازية المستنيرة في مواقع الانتاج وصارت تشعر بشرخ في الصف الوطني⁽⁷⁾

اشتد الخلاف بين عبد الله خليل وعلي عبدالرحمن⁽⁸⁾ وبما أن الأزهري لم يكن مرتاحاً لرئيس الوزراء عبد الله خليل لم يقبل عبد الله خليل بإدخال الحزب الوطني كشريك للحكم وعلق البرلمان وبدأ يفكر في تسليم السلطة للجيش⁽⁹⁾ وبذا انتهى أمر الحكومة الائتلافية بتسليمها عبد الله خليل للفريق ابراهيم عبود في 17 نوفمبر 1958م⁽¹⁰⁾ ايذاناً بسقوط التجربة البرلمانية الليبرالية⁽¹¹⁾ في السودان واعترافاً رسمياً بأنها نظام مستورد لا يتفق وأماني الشعب السوداني⁽¹²⁾ لم يكن تسليم السلطة إلا عملية تسليم من رئيس الوزراء الذي كان وزيراً للدفاع إلى قائد الجيش الفريق ابراهيم عبود⁽¹³⁾

يرى الباحث إن الطائفية رمت بظلالها على السياسة وعمقت الخلافات والمنافسات الحزبية من أجل المصالح الشخصية والحزبية بعيداً عن المصالح القومية واعلاء مصلحة الوطن والذي كان حديث عهد بالاستقلال والحكم الوطني والحرية والديمقراطية

2/ نتيجة الانتخابات 10 مارس 1958م:

بقيت حكومة عبد الله خليل الأولى والتي كانت تضم حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي وحزب الأحرار الجنوبي واستمرت هذه في الحكم حتى ظهور نتيجة الانتخابات العامة في مارس 1958م والتي لقنت فيها هيئة الناخبين الأحزاب السياسية الكبيرة وقادتها درساً بامتناعها عن اعطاء ثققتها لحزب واحد فتعذر على أي حزب الانفراد بالحكم فخابت بذلك آمال الأحزاب الكبيرة التي كان كل منها يمني نفسه في الحصول على أغلبية تمكنه من الحصول على الانفراد بالحكم فأصبح تشكيل وزارة ائتلافية أمراً ضرورياً⁽¹⁴⁾

بعد ظهور نتيجة الانتخابات سعت الأحزاب ونشط اتصالاتها مع بعضها ليكون حزباً مع الآخر في الحكومة الجديدة فتمت لقاءات بين حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي وبين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي بهذا التحالف الطائفي بين الختمية والأنصار تكون ائتلاًفاً سياسياً بموجبه تعاون الحزبان في الوصول إلى الحكم وترشح كل من السادة اسماعيل الأزهري واستانسلاوس وعبد الله خليل الذي حصل على أعلى الأصوات وبذلك

أصبح رئيساً للوزراء وشكل حكومته الائتلافية الثانية من وزراء ينتمون إلى حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي وضمت وزيرين من أبناء جنوب السودان إلا أن هذا الائتلاف لم يستمر في الحكم لاختلافهم في السياسة الخارجية ولذلك شهدت هذه الفترة صراعاً عنيفاً بين القوى الوطنية والقوى الرجعية بشأن المحاولات الأجنبية الرامية إلى التدخل في الشأن السوداني واخضاعه للنفوذ الأجنبي⁽⁵¹⁾

الملاحظ أن كثيراً من النواب لم يهتموا بخدمة الشعب وتطوير الحياة بل كانوا يجرون وراء المناصب والمصالح الخاصة مستغلين في ذلك ثقة ناخبهم فأصبحوا بذلك تهديداً على الاستقرار السياسي .

3/ المساعدة الأمريكية :

بعد انتخاب ايزنهاور رئيساً لأمريكا قام بعرض المساعدة للبلدان النامية وذلك بسبب التغلغل السوفيتي في العالم الثالث وثار جدل من قبل كل الجماعات السياسية حول موقف السودان من هذه المساعدة فانقسمت الحكومة حول قبول المساعدة الأمريكية فعرض رئيس الحكومة الأمر على البرلمان وجرى نقاش حاد فرفضتها الأغلبية ورفضتها الحكومة حتى لاتضع التجارة تصديراً واستيراداً في يد الولايات المتحدة الأمريكية وتعطي أيضاً الأمريكان⁽¹⁶⁾ الذين لعبوا دور المشرفين والمنفذين لمشاريع المساعدة الأمر الذي يوفر لهم حصانة دبلوماسية تمكنهم من التجسس والتخريب فبرنامج المساعدة الأمريكية كان أحد الأسباب التي أدت لتسليم السلطة للجيش⁽¹⁷⁾ والتي أجيّزت في نهاية نوفمبر 1958م على أساس أنها ستساعد على تنفيذ عدد من المشروعات المهمة التي لا يمكن تنفيذها بسبب ضعف الموقف المالي للبلاد⁽¹⁸⁾ وأدى قبول الاتفاقية إلى الانقسامات داخل الحكومة وأدت إلى تصدع الحياة السياسية وفساد الذمم بشراء النواب وتوجيههم بالتصويت في اتجاه معين⁽¹⁹⁾ وبدلاً من أن تعد الحكومة الجماهير للقيام بدورها واستغلال أراضيها وتفجير طاقاتها وفرض وجودها والتمسك بحريتها وعدم التفريط في استقلالها اختارت أسهل الطرق وقبولها المساعدة الأمريكية⁽²⁰⁾ ونظراً لتدني أسعار القطن وبواره وقلة الانتاج وتوقف دولا ب الحكم وتقلص عائدات الدولة واختلال مركزها وبقبول الحكومة للمساعدات الأمريكية المشروطة وغير المشروطة والتي كانت قد رفضتها كثير من البلدان في أوائل 1958م وازاء هذا الخطر وارتقاء الحكومة في أحضان الأمريكان استشعرت المعارضة الخطر وجمعت صفوفها لمواجهة فتكونت جبهة للمعارضة من الجذب الوطني الاتحادي ونقابات العمال والمزارعين والطلبة والتجار والمثقفين لمقاومة الحكومة والمطالبة برفض المساعدة مما جعل الحكومة في وضع محرج⁽²¹⁾

أنجزت المعونة الأمريكية كثيراً من المشروعات التي تم الاتفاق عليها في ميادين الزراعة والصناعة والتعليم والطرق وغيرها وتم طريق الخرطوم الخو جلاب وانجز جزء كبير من طريق الخرطوم ود مدني وبدأ مسح طريق أم درمان دنقلا بطلب من الحكومة وظلت

دراسات الفنيين منها ومن حكومة السودان متصلة حتى آخر لحظة ومن المشروعات التي أنجزتها المساعدة الأمريكية مصنع النسيج الأمريكي بالخرطوم بحري بطلب من الحكومة وقد جلبت له رأسمال أجنبي يزيد عن العشرين مليون دولار واستوعب المشروع الذي قدمته المساعدة بعد انشائه آلاف العمال والفنيين السودانيين الذين تم تدريبهم في الخارج وكان بداية لصناعة النسيج والغزل على نطاق كبير في السودان إلا أن الحكومة الأمريكية لم تشترط مشروعات معينة ومحددة لتقوم بتمويلها وكان على السودان أن يقدم مشروعاته للدراسة والاقرار ثم التمويل لدخولها حيز التنفيذ لتتم دراسة هذه المشروعات بواسطة خبراء أمريكيان وسودانيين وموظفين من أهل الاختصاص من حيث أهميتها لاقتصاد البلاد وتطورها ومن حيث التقدير المالي ثم تنفيذها بعد ذلك بقرار من مجلس الوزراء⁽²²⁾

من مبررات الحكومة قبولها المساعدات الأمريكية أن برامج المساعدة قد قبلته دول عديدة تختلف في اتجاهاتها ونظمها السياسية مثل بولندا وفرنسا ويوغسلافيا واسبانيا وإيطاليا والهند ومصر وباكستان وسيلان ودول أمريكا الجنوبية كما بررت بأن الدوافع التي دعت الولايات المتحدة لتقديم هذه المساعدة أسباب إنسانية واقتصادية وسياسية⁽²³⁾ وأصدرت الحكومة بياناً أعلنت فيه قبولها للمعونة خارج نطاق مشروع ايزنهاور الذي علقت البت فيه بالقبول أو الرفض وذكرت أن فريقاً من الولايات المتحدة سيصل جمهورية السودان بعد فراغه من بحث المعونة المماثلة في اليمن ولاشك أن الحكومة ينبغي عليها بحث الموضوع بدقة وعمق قبل أن توافق عليها خاصة إذا إلى خطاب روكفلر صاحب أكبر الشركات الاحتكارية في العالم بخطابه الشهير إلى الرئيس ايزنهاور وعلقت عليه صف العالم وأبدى روكفلر عدم ارتياحه لسياسة أمريكا الخارجية ربطت علناً بين العون الاقتصادي الأمريكي للأقطار المتخلفة وبين الأحلاف العسكرية مما يعني أن وراء ذلك مؤامرة خطيرة أي أن الربط بين العون الاقتصادي الأمريكي والأحلاف العسكرية يجب أن يتم تدريجياً وضرب روكفلر بايران مثلاً فقال في خطابه (لقد تم لنا بفضل العون الاقتصادي لايران أن نبني لأنفسنا مركزاً قوياً في الاقتصاد الإيراني هذا المركز الذي ساعدنا على السيطرة التامة على سياسة ايران الخارجية وبصفة خاصة على اقناع ايران بالدخول في حلف بغداد⁽²⁴⁾)

أدى الاختلاف حول رفض المساعدة الأمريكية أو قبولها إلى الصراع داخل مجلس الوزراء والبرلمان الأمر الذي انعكس سلباً على الائتلاف وكان أحد الأسباب التي سارعت بانتهائه ووأد الديمقراطية في مهدا باستلام الجيش السوداني السلطة في نوفمبر 1958م باسطاً سطوته وجبروته فالمساعدة التي أضعفت الحكومة في السودان كانت سبب ازدهار العلاقات الأمريكية التجارية والاقتصادية بينها والدول التي قبلت مساعداتها ومثل ذلك ضمانا كبيرا حال دون وقوع تلك الدول في قبضة الشيوعية الدولية

4/ أزمة السويس :

لما اشتدت الدعوة لمشروع ايزنهاور جاء نائب الرئيس الأمريكي ريتشارد نكسون إلى السودان فعباً الحزب الشيوعي والجبهة الشارع وخرجت المظاهرات تهتف (عد لبلدك يانكسون) ثم انفجرت أزمة السويس عام 1956م وتم الاعتداء الثلاثي على مصر بواسطة بريطانيا وفرنسا واسرائيل وتصاعدت مشاعر العداء للاستعمار وانقسم الصف الوطني بين معاد للاستعمار وبين مساند له ففاقت هذه الأزمة الصراع بين الحزبين وأخذت المسافة تتباعد بين حزب الشعب وحزب الأمة⁽²⁵⁾

أعلن الرئيس جمال عبدالناصر في يونيو/ تموز 1956م تأميم شركة قناة السويس وأعربت الحكومة السودانية أن الحكومة المصرية على حق ولكن حزب الشعب الديمقراطي كان أكثر انفعالاً وكانت بيانات الحكومة من أجل تهدئة التظاهرات المؤيدة لمصر ضد العدوان الانكلى -فرنسي الذي تلا ذلك وكانت هذه البيانات رداً كافياً في نظر حزب الشعب الديمقراطي وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1956م أعلنت الحكومة الطوارئ لتضمن أن تكون موارد البلاد جاهزة لمساعدة مصر ورغم ذلك كان ك.د.د. هند رسون يرى أن قضية السويس سددت ضربة قوية لهيبة بريطانيا وأعادت هيبة مصر وبما أن السيد علي كان يهدف إلى الاحتفاظ بموطئ قدم في المعسكر المصري إلا أنه لم يتقدم بأي مبادرة علنية تعبر عن رأيه في مسألة قناة السويس وعلى النقيض من ذلك أرسلت الحكومة وفداً برئاسة رئيس الوزراء وعلي عبدالرحمن لمناقشة المصريين في الطرق والوسائل لتطوير تعاون أفضل بين البلدين⁽²⁶⁾

في مثل هذه المواقف يتجلى الخلاف والاختلاف والبعد عن مصالح البلاد لتعلو مصالح السياسة والزعماء وتهتز بذلك كراسي الحكم ليتسلمها العسكر في طبق من ذهب

5/ نزاع حلايب :

مثلث حلايب مثلث سوداني يقع إلى الشمال من خط عرض 22° وقد أرسلت مصر أثناء انتخابات 1958م مذكرة تطالب فيها السودان بالتنازل عن جميع الأراضي الواقعة شمال خط العرض 22 وأخبرت حكومة السودان الشعب بالخلاف حول الحدود وأعدت حكومة السودان شكوى إلى مجلس الأمن دون اذاعة الشكوى لحين مقابلة محمد أحمد المحجوب للرئيس المصري جمال عبد الناصر فقبل سفر المحجوب وصلته وثائق سرية من القاهرة وأوامر بالزحف على حلفا وحلايب المتنازع عليها وبعد مقابلة المحجوب لعبد الناصر أكد المحجوب أن هذه الأراضي سودانية منذ ستين عاماً وأجريت فيها ثلاثة انتخابات وطلب عبد الناصر من المحجوب اقتراحاً لحل القضية فاقترح أن تعلق القضية إلى ما بعد الانتخابات في السودان ثم تحل عن طريق التفاوض المباشر أو التحكيم ورفض عبدالناصر الاقتراح فأرسل المحجوب شكوى السودان إلى المندوب السوداني لدى الأمم المتحدة لتقديمها لمجلس الأمن ولكن حلت القضية بسرعة باتفاق المندوبين المصري والسوداني وجمدت

الشكوى ولم يثر المصريون قضية الحدود مرة أخرى⁽²⁷⁾

نفى الرئيس عبد الناصر بأن قوات مصرية عبرت حدود السودان وذلك في برقية بعث بها للسيد عبد الرحمن كان هذا النزاع احراجاً لحزب الشعب الديمقراطي الذي كان يعمل على شرح وجهات نظره حول السياسة الخارجية والتي تتضمن ضرورة الاصرار على روابط أقوى مع مصر وتدخل السيد علي الميرغني في شباط/فبراير 1958م وكتب إلى عبد الناصر معرباً عن قلقه الشديد لما جرى وطلب من عبد الناصر وقف أي إجراء آخر في حلايب وترك الأمور على حالها حتى انعقاد الانتخابات العامة السودانية فرد عبد الناصر بطريقة ودية معرباً عن أسفه لظهور هذا الوضع وأكد للسيد علي أن مصر تدعم رغبته ورغبة الشعب السوداني في علاقات أخوية بين البلدين وأن الحكومة المصرية ستعمل على تحقيقها⁽²⁸⁾ ولقد ظل الحزب الوطني الاتحادي صامتا ازاء نزاع حلايب بينما وقف حزب الشعب الديمقراطي موقفاً مشابها ووقف حزب الأمة ضدها⁽²⁹⁾

لما كان اهتمام المساعدة الأمريكية بالطرق واضحاً وأن حلايب تصلح لأن تكون ميناء يستغنى بها عن قناة السويس ثم يكون الطريق إلى السودان عبر الغرب⁽³⁰⁾ ولكن السودان لم يعط حلايب وأمريكا كما قالت مصر⁽³¹⁾ وواجه هذا المشروع حملة شرسة قادتها الأحزاب السودانية والقومية العربية في البلاد العربية والأفريقية⁽³²⁾ وأصرت الحكومة المصرية على موقفها ومن ثم أرسلت الحكومة كتيبة من الجيش السوداني إلى حلايب وبدأت المشاعر الشعبية ضد التحرك وتقدم السودان بشكوى إلى مجلس الأمن⁽³³⁾ ولما التقى في الخرطوم ممثلون من جميع الأحزاب والمنظمات في 20 شباط/فبراير أدانو أعمال مصر في المنطقة الحدودية دعوا إلى حل سلمي للمشكلة وكان من بين الموقعين على القرار حزب الشعب الديمقراطي وفي اليوم التالي أعلنت الحكومة موافقتها على تأجيل تسوية مسألة حلايب الحدودية من أجل المحافظة على العلاقات الأخوية بين البلدين وقد أصدرت جميع الأحزاب السياسية بيانات ترحب بالخطوة التي اتخذها الرئيس جمال عبد الناصر ماعدا حزب الأمة الذي كان يعتبر الرد المصري غير كاف⁽³⁴⁾ إلا أن المحاولة للاستيلاء على الأراضي السودانية وحدت السودان فوراً من الناحية السياسية وأنهت الحركة الداعية إلى الاتحاد مع مصر وحينما اجتمع البرلمان في يوليو 1958م كان الوضع الاقتصادي في البلاد قد زاد تدهوراً وعمّ التذمر وواجهت الحكومة القائمة الانتقاد داخلياً وخارجياً بل حتى داخل البرلمان وزاد الخلاف والتنافر بين أعضاء مجلس الوزراء وظلّ عبد الله خليل رئيس مجلس الوزراء يواجه هجوماً مستمراً طوال عام 1958م وظلّ راديو القاهرة يصب جام غضبه على عبد الله خليل ويتهمه بأنه يخون السودان⁽³⁵⁾ ولقد تجدد النزاع في العام 1995م حين اجتاحت الجيش المصري المنطقة وأعلن تبعيتها للأراضي المصرية فرفض السودان الأمر وتقدم بشكوى للأمم المتحدة وأصدر السودان خريطة جديدة بالتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة تشمل منطقة حلايب وشلاتين المتنازع عليها في 1995م⁽³⁶⁾

إن ما كان يتعرض له رئيس الوزراء عبدالله خليل من احتقار وازدراء واستفزازات يومية جعله مع ما سبق من أسباب يفكر في التخلص من ادارة شؤون البلاد مستعيناً على ذلك بالجيش ومشكلة النزاع تهدأ في حال تحسن العلاقات بين البلدين وتتجدد متى توترت العلاقات وفي الفترة الأخيرة تجدد النزاع وذلك بسبب أزمة سد النهضة الأثيوبي وبالنسبة للسودان ظل يجدد شكواه كل عام للأمم المتحدة آملاً في حلول سلمية رغم تطاول أمد النزاع الذي ربما يؤدي إلى حرب في حال فشل الأطراف في حسم النزاع.

6/ مسألة الدستور:

يعد قانون الحكم الذاتي لعام 1953م أول تجربة تتعلق بأمر الدستور والذي نال السودان بموجبه حكماً ذاتياً باستثناء سلطة السيادة والسياسة الخارجية التي بقيت بيد الحاكم العام ⁽³⁷⁾ وظل دستور ستانلي بيكر والذي عدل في 1956م ليصبح دستور السودان المؤقت وكان لابد أن ينتهي إلى دستور دائم يرضي تطلعات ما بعد الاستقلال نموذجاً اهتدت به كل التجارب البرلمانية في السودان على مدى ثلاث تجارب برلمانية وتولد الصراع السياسي مع أول تجربة سودانية للحكم من خلال قانون الحكم الذاتي الذي صيغ بواسطة بريطانيا دون اتفاق بين أعضاء اللجنة الفنية التي كلفت بكتابته ووجدت القوى السياسية نفسها في مأزق حقيقي تمثل في ارتباط إعلان الاستقلال بضرورة وجود دستور ولعدم وجود جمعية تأسيسية لها الصلاحية في اجازة الدستور جعل من استصحاب قانون الحكم الذاتي بعد ادخال بعض التعديلات عليه أمراً لا مفر منه ⁽³⁸⁾

عند تحقيق الاستقلال تم تحويل قانون الحكم الذاتي خلال الاثنتا عشر يوماً من كانون الأول / ديسمبر 1955م إلى دستور انتقالي للعمل به مؤقتاً ⁽³⁹⁾ واشتمل الدستور المؤقت على المبادئ الأساسية والمتمثلة في

- أ. أن يكون مستمداً من مصالح الشعب وأن يحترم ارادته
- ب. أن يجعل جهاز الدولة جهازاً ديمقراطياً ينص على حق الشعب في مراقبة جميع أجهزة الدولة وحقه في محاسبة ممثليه وأن يشرك الشعب اشراكاً واسعاً في الحكم
- ج. أن يسمح بإطلاق كل قوى الشعب في نضاله ضد الاستعمار ومؤامراته بتوفير الحريات العامة وحرية العقيدة وحرية اعتناق الآراء السياسية والعمل بها
- د. أن يحمي مصالح العمال والمزارعين والتجار وكافة المواطنين الاستغلال ويحمي حقهم في الراحة وحقهم في العمل

هـ. أن ينص على انتهاز سياسة خارجية مستقلة وسليمة تقوم على معاملة جميع الدول على أساس المساواة والاحترام المتبادل

وبعد أن فرغ الأعضاء من إبداء ملاحظاتهم وافق البرلمان على اصدار الدستور السوداني المؤقت مع بيان أن هذا الدستور يرعاه الشعب السوداني ويطيعه إلى حين صدور أحكام أخرى ⁽⁴⁰⁾

وبعد أن أجريت انتخابات البرلمان في 1958م وأستقر الرأي على تكوين الجمعية التأسيسية من مجلسي البرلمان المنتخب وكان ذلك أول اجتماع لها في 22 أيار / مايو 1958م (41) لوضع الدستور الدائم للبلاد وقانون الانتخابات (42) وخلا مشروع الدستور من أي إشارة للفدریشن رغم الحاح أعضاء الجمعية التأسيسية الجنوبيين في الدعوة له مما أغضب الجنوبيين داخل وخارج البرلمان ودفعهم لتوحيد قواهم السياسية في جبهة واحدة اطلق عليها جبهة الجنوب برئاسة عضو البرلمان ساتر نينو لا هوري (43) وجاء اقتراح الجنوبيين بقيام حكومة فدرالية لهم عقب حوادث جنوب السودان في 1955م وماظهر أثناءها من دسائس الاستعمار البريطاني للقضاء على الوحدة الناشئة بين أهل السودان (44) وتكونت اللجنة القومية لكتابة الدستور من أربعة وأربعين عضواً وباشرت مهامها تحت رعاية مجلس الوزراء الذي أعطاها كثيراً من الاهتمام ووفر الكتيبات لمن يرغب في قراءتها من أعضاء الحكومة والبرلمان وغيرهم من المتتبعين لأعمال لجنة الدستور التي فرغت من اعداد مقترحاتها للدستور الدائم للبلاد استدعت الحكومة استاذ للقانون من خارج السودان لتنقيح الدستور واعداده للمناقشة (45)

كان هناك اختلاف داخل النخبة حول الشكل الذي يجب أن يتخذه الدستور وخاصة ما اذا كان يجب الاعلان بأن الجمهورية البرلمانية إسلامية ونقلت الإذاعة السودانية بياناً للسيد عبد الرحمن المهدي وعلي الميرغني يؤيد الجمهورية البرلمانية الإسلامية وأن تصبح الشريعة المصدر الدستوري للقانون ولكن مسألة الرئاسة لم تحل ولما كانت الحكومة الائتلافية لاتزال في السلطة أصدر حزب الأمة بياناً في 8 سبتمبر / أيلول 1958م يقول أنهم دعوا إلى حكومة وطنية لتأييد الدستور وأعلنوا تفضيلهم لنظام رئاسي كوسيلة لتأمين الاستقرار ورداً على ذلك أعلن حزب الشعب الديمقراطي أنه يفضل استمرار مجلس السيادة المكون من خمسة بدلا من رئيس أوحد للبلاد (46) ورغم أن الدستور أصبح أساساً للمفاوضات إلا أنه لم يتناسب مع الجهود التي بذلت لجعل تنفيذ المبادئ التي تضمنها ممكناً وعلى الرغم من أن الدستور قد بني على التجربة البريطانية أنه لم تتوفر له الانتماءات الوطنية اللازمة وكانت مصلحة بريطانيا تتطلب استغلال الولاءات الطائفية والقبلية مع غياب للسياسة القومية (47) استمرت قضية الرئاسة تسيطر على اجتماعات اللجنة الدستورية وفي 5 أكتوبر / تشرين الأول 1958م ذكر أن أحمد سيد أحمد أعلن أن ممثلين من الحزبين الأمة والشعب الديمقراطي اتفقا على تعيين السيد عبد الرحمن رئيساً دستورياً مدى الحياة وأن تناط سلطة فعالة بمجلس سيادة ويجب استشارة أعضاء الهيئة العامة لحزب الشعب الديمقراطي وفي الوقت نفسه نفى ناطق بلسان حزب الأمة بشدة أن حزب الأمة ألح على السيد عبد الرحمن بأن يصبح رئيساً لكنه سيكون سعيداً بأن يرى السيد علي يحل محله في حالة وفاته وظلت هذه القضية تمنع اللجنة الدستورية من إكمال ما تبقى من مهمتها فقد شرع حزب الشعب الديمقراطي بمقاطعة اجتماعاتها كما فعل الحزب الوطني سابقاً ومع تأثير مقاطعة

حزب الأحرار لعدم موافقة اللجنة على مقترحات الفدرالية بشأن الجنوب فقد فقدت اللجنة النصاب القانوني وساد الفشل الفظيع⁽⁴⁸⁾ ولما خلا مشروع الدستور من الإشارة للفدریشن رغم الحاح الأعضاء الجنوبيين في الجمعية وكان أكثر ما أثار غضب الجنوبيين الاستخفاف بمطالبهم وقد قدم اقتراح بتعديل مشروع الدستور ليتضمن الفدریشن ثم اخضاع الأمر كله لحكم الأغلبية في الجمعية التأسيسية ورغم كل هذا الدفاع عن الفدریشن فالنواب والشيوخ الجنوبيين قد قبلوا كل ما جاء به مشروع الدستور حول وحدة القطر وإن اللغة العربية هي لغة الدولة الرسمية ونص مشروع الدستور في المادة الرابعة أن واجب الدولة أن تجعل القوانين متمشية مع أحكام الإسلام حسب الكتاب والسنة⁽⁴⁹⁾ شريطة أن لا يخول هذا النص لأي محكمة بأن تحمل أي مواطن لا يدين بالإسلام مراعاة هذه الأحكام ونصت المادة 6 على أن تستمد القوانين من الاسلام والعادات الحميدة ونصت المادة 149 على اخضاع المواد الخمسة الأولى من المشروع للتعديل ومن بينها ما ينص على وحدة القطر وعلى أن دين الدولة هو الاسلام وأن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة وإن اللجنة بتضمينها لهذه المواد في الدستور كانت تسعى لإرضاء كل الأطراف في الشمال مما جعل الدستور وثيقة متناقضة⁽⁵⁰⁾ وفي نهاية أكتوبر / تشرين الأول ومع ازدياد الجو السياسي عتمة أدرك حزب الأمة أن الائتلاف القائم يؤول إلى نهايته وأن شكل جديد للائتلاف قيد الدراسة وأن حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي تعهدا بمناقشة تشكيل الائتلاف وتوصلا إلى اتفاق على القيام بذلك في 16 نوفمبر / تشرين الثاني 1958م عندما يعود البرلمان إلى الانعقاد في اليوم التالي وفي صباح 17 نوفمبر / تشرين الثاني قامت وحدات من الجيش بقيادة الفريق ابراهيم عبود⁽⁵¹⁾ باستلام السلطة⁽⁵²⁾ لم يهتم القادة والساسة والأحزاب بأمر التنوع كما أن الدولة منذ الاستقلال ظلت تتعامل مع التنوع اللغوي بإهمال كما أن اللغات لم ترد في دساتير السودان منذ استقلاله حتى 2005م باستثناء ما جاء في عدد من القوانين والاتفاقيات الأمر الذي يعني بأن هناك عدم اعتراف دستوري الأمر الذي لا يمكن تجاوزه عند الحديث عن أسباب الصراعات التي يعيشها السودان أو عند البحث عن أساليب للفدریشن أو عند العمل على بلورة رؤية لسودان للمستقبل⁽⁵³⁾

منذ أن نال السودان استقلاله قبل 65 عاماً لم تفلح الحكومات في وضع دستور دائم يحفظ المبادئ المتفق عليها بين المكون السياسي والاجتماعي واعلاء مصلحة البلاد بل ظل الصراع السياسي يتفاقم و كانت تغذية الطائفية وبتعقد المشهد السياسي نأت الحكومة بنفسها عن تأصيل الاستقلال وتحقيق مكاسبه مستجيبة للميول الذاتية والمصلحة الشخصية بتبوؤ المناصب والكسب الرخيص والتواطؤ مع المستعمر والانحناء أمام النفوذ الأجنبي والفشل في ايجاد دستور دائم للبلاد يعمل الجيش على حراسته بدلاً عن اعتلائه دست الحكم في نوفمبر 1958م وعلق العمل بالدستور وبتعاقب نظم الحكم بين الديمقراطية والعسكرية والظروف الاقتصادية والحروب جعلت مسألة الدستور رهينة عدم الاستقرار

السياسي توالى دورات الحكم حتى استلم الجيش السلطة في 1989م بقيادة عمر البشير الذي اقتلعت نظامه الثورة الشعبية في ديسمبر 2018م فوق المجلس العسكري المنحل وائتلاف قوى اعلان الحرية والتغيير الوثيقة الدستورية التي يعمل بها الآن في إدارة البلاد .

الخاتمة

أدت الخلافات والصراعات الحزبية السياسية لهشاشة الوضع السياسي الأمر الذي أدى لتعدد الوزارات إضافة إلى النفوذ الأجنبي الذي مارسه الاستعمار للتدخل في الشأن الداخلي السوداني مما كان سبباً في الانقسامات والتكتلات داخل البرلمان وداخل مجلس الوزراء وأدى ذلك إلى عدم استقرار الحياة السياسية والاقتصادية وفشل الحكومة في أداء دورها والمحافظة على المكاسب الديمقراطية والحرية .

النتائج :

1. فشلت الأحزاب في ترسيخ الحكم الديمقراطي .
2. تأثير زعماء الطوائف الدينية على الحكومة والبرلمان قصر من عمر الديمقراطية الأولى .
3. عدم القبول والرضا بنتيجة الانتخابات زاد من شدة الخلاف بين الأحزاب .
4. النفوذ الأجنبي المتمثل في المساعدات الأمريكية والنزاع على حلايب زاد من وتيرة الخلافات بين الأحزاب.
5. التأكيد على أهمية الدستور الدائم.

التوصيات:

1. إجراء الدراسات التي ترسخ لقيم الحكم الديمقراطي ومبادئه.
2. حسم النزاعات الحدودية.
3. العمل على ايجاد دستور دائم للبلاد.
4. بناء علاقات جوار جيدة وعلاقات أجنبية دون وصاية منها .
5. أن تلعب الأحزاب دورها الطبيعي بإعلاء قيم الديمقراطية وممارستها ونبذ حكم العسكر.

المصادر والمراجع :

- (1) أحمد ابراهيم دياب :الهوية السودانية عبر التاريخ دراسة تحليلية تأصيلية تاريخية، ط1، الدار العربية للنشر ، القاهرة 2006م ، ص165.
- (2) ظاهر جاسم محمد :التطورات السياسية في السودان 1899-1969م ، القاهرة بدون تاريخ ص200.
- (3) حسن مكي :حركة الإخوان المسلمون في السودان -1944 1969م ،معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية ، جامعة الخرطوم ، ط1، بدون تاريخ ص65.
- (4) علي حسن عبدالله :الحكم والإدارة في السودان، ط1، 1986م، مصر الجديدة، القاهرة، بدون تاريخ ص146.
- (5) جريدة الصحافة الأربعاء 15 شعبان 1383هـ/1 يناير 1964م السنة الثالثة العدد 412.
- (6) محي الدين أحمد عبد الله:تاريخ من أجل التاريخ ،المطبعة العسكرية ، بدون تاريخ ص21.
- (7) محمد سعيد القدال : الانتماء والاغتراب ،دراسات ومقالات في تاريخ السودان الحديث، دار الجيل ،بيروت ،بدو تاريخ ص163.
- (8) أيمن كمال السيد :مجلة المؤرخ السوداني ، العدد السادس 2019م ص202.
- (9) محمد موسى جبارة: آن لنا أن نحلم ،أطروحة بالعودة لمملكة مروي ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة بدون تاريخ ص67.
- (10) الخير أحمد سليمان :القرار السياسي في السودان دراسة مقارنة بين النظم البرلمانية والرئاسية والعسكرية ، ط1مكتبة الشريف الأكاديمية ، دار الجيل ،بيروت 2005م ص84.
- (11) ابراهيم أحمد العدوي : يقظة السودان ،مكتبة الأنجلو ، ط2، القاهرة ، 1979م ص168.
- (12) نفس المرجع ص169.
- (13) الصادق المهدي: الوفاق والفراق بين الأمة والجبهة في السودان 1958-1995م ،دائرة اعلام حزب الأمة ، بدون تاريخ ، ص23.
- (14) ابراهيم محمد حاج موسى :التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، 1970م، بدون تاريخ ص390-391.
- (15) نفس المرجع ص392.
- (16) ظاهر جاسم محمد :مرجع سابق ص205-206.
- (17) علي عبد الرحمن الأمين : الدييمقراطية والاشتراكية ص89-90.
- (18) عبد الرؤوف بابكر السيد ، السودان الثورة من النفق إلى الأفق ،طرابلس الجماهيرية

- المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، ط1، 1395، 1-1986م ص116.
- (19) محمد أبوالقاسم حاج حمد : السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل ص315.
- (20) عبد الفتاح محمد علي البصير : الدور السياسي للزعيم اسماعيل الأزهري ، ص207.
- (21) عبد الماجد أبوحسبو : جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان ، ج1، دار صنب للنشر والتوزيع ، القاهرة 1987م ص163-164.
- (22) أمين التوم : ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية السودانية 1914-1969م ط1، دار جامعة الخرطوم للنشر ، 1978م ص152-154.
- (23) ابراهيم محمد حاج موسى مرجع سابق ص400.
- (24) جريدة الشعب العدد 6 السنة السابعة 7 سبتمبر 1957 م .م.
- (25) محمد سعيد القدال : الانتماء والاغتراب مرجع سابق ص167-168.
- (26) ظاهر جاسم : مرجع ساب ص204-205.
- (27) محمد أحمد المجوب : الديمقراطية في الميزان ، منشورات الخرطوم عاصمة للثقافة ص179-181.
- (28) ظاهر جاسم مرجع سابق ص208-209.
- (29) أمين التوم : مرجع سابق ص156.
- (30) خضر حمد : مذكرات ، الحركة الوطنية الاستقلال ومابعده ، ط1، مكتبة الشرق والغرب ، الشارقة 1980، ص291.
- (31) محجوب برير : مواقف على درب الزمان ، ط1 المطبعة العسكرية ، السودان 1409هـ - 1989م ص27.
- (32) أمين التوم ، مرجع سابق ص156.
- (33) محمد عمر بشير ، تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900-1969م، دار الجيل، ط2، دار الجيل بيروت ، 1407هـ 1978م - ص265.
- (34) ظاهر جاسم : مرجع سابق ص209.
- (35) صحيفة ULTRA سودان الالكترونية 12/ مارس 2020م.
- (36) غراهام ف. توماس: السودان موت حلم، ترجمة عمران أبوحجلة ، ط1 ، دار الفرجاني، ليبيا طرابلس 1994م ص92-93.
- (37) لخير أحمد سليمان مرجع سابق ص80.
- (38) حسن مكي ، مرجع سابق ص36-37.
- (39) محمد أحمد المحجوب : 5 ص58.
- (40) ابراهيم أحمد العدوي : مرجع سابق ص146-147.
- (41) منصور خالد : النخبة وادمان الفشل، ج1، بدون تاريخ ، ص243.
- (42) جريدة السودان الجديد 5/ 12/ 1955م العدد 2670.

- (43) منصور خالد :مرجع سابق.ص243-244.
- (44) ابراهيم أحمد العدوي :مرجع سابق.ص150.
- (45) أمين التوم :مرجع سابق ،154-153.
- (46) ظاهر جاسم :مرجع سابق ص216.
- (47) فدوى عبد الرحمن علي طه :السودان في عهد الحكم الثنائي 189-1956م، سلسلة الدراسات السودانية ،الكتاب السادس، دار الزهراء، الخرطوم ،بدون تاريخ ص67-68.
- (48) ظاهر جاسم :مرجع سابق ص217-218.
- (49) منصور خالد ،مرجع سابق ص243-244.
- (50) المرجع السابق ص244-245.
- (51) الفريق عبود هو القائد الأعلى للجيش السوداني
- (52) ظاهر جاسم :مرجع سابق ص218.
- (53) أحمد ابراهيم أبوشوك ومجموعة مؤلفيين : انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،ط1، بيروت 2012م ص 93-94.